المؤتمر العالمى الثالث حول ثقافة العنف

أحمد وهدان *

أولا - تنظيم المؤتمر

عقد المؤتمر العالمى الثالث المعنى بثقافة العنف بالعاصمة التشيكية براغ Brague خلال الفترة من ١٢ إلى ١٧أغسطس ٢٠٠٢ ، وشارك فيه مجموعة من الخبراء يمثلون عدة دول** ، اجتمعوا لتبادل خبراتهم الأمنية والقانونية ، والإجرائية والثقافية ، حول الموضوعات والأعمال التى اضطلع بها المؤتمر.

نظم المؤتمر وأشرف على فعالياته وجلساته الكلية الأمريكية الإنجليزية Anglo American College التى طرحت ورقة عمل مرجعية استخدمت كأساس للمناقشة الموضوعية فى جلسات عمل المؤتمر ، والتى أشارت إلى حالة الفزع التى تسود مختلف دول العالم من النمو السريع والمتزايد والتوسع الجغرافى للعنف بمختلف صوره وأشكاله ، مما يقوض برامج التنمية

* خبير أول ، قانون جنائى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** عقد المؤتمر الأول فى براغ سنة ١٩٩٩ ، أما المؤتمر الثانى فقد عقد فى مدينة أكسفورد سنة ٢٠٠٠ .

شارك فى أعمال المؤتمر وفود من أكثر من ٢٠ دولة يمثلون باكستان ، وأثيوبيا ، وغانا ، وقبرص ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وانجلترا ، واوكرانيا ، وإسرائيل ، ونيوزلاندا ، وهونج كونج ، وبولندا ، وزيمبابوى ، وجنوب إفريقيا ، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية .

المجلة الجنائية القومية ، المجلد الخامس والاربعون ، العدد الثالث ، نوفمبر ٢٠٠٢ .

الاجتماعية والبشرية ، ويفسد نوعية الحياة ، ويهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الدولى . وفى هذا الإطار جرت المناقشات ، حيث اتفقت الآراء على أن التهديد المتزايد الذى يشكله العنف (السياسى والاجتماعى) ومايصاحبه من تأثيرات جسيمة وخطيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية ، مما يمثل تحديا كبيرا أمام مؤسسات وأجهزة إنفاذ القانون ، وهو مايتطلب تعاون الدول ، وتبادل الخبرات والمعلومات ، والاستفادة من التجارب الناجحة فى منع جرائم العنف .

ثانيا - الغرض من المؤتمر

تحدد الغرض الرئيسى من انعقاد هذا المؤتمر – كما ورد فى الأوراق المرجعية له – فى فهم ومنع العنف المسيطر على الحياة المعاصرة فى الوقت الراهن ، مع التركيز – بصفة أساسية – حول صور العنف كما تعكسها وسائل الإعلام وكافة أنواع الفنون والآداب ، باعتبارها مصادر ذات تأثير سلبى ، وخاصة على النشء والشباب ، مع إيلاء أهمية خاصة لإبراز التجارب الوطنية الناجحة ، وتعزيز التعاون الدولى لمنع العنف .

ثالثا - إدارة جلسات المؤتمر

توزعت جلسات المؤتمر مابين :

١ – عرض أوراق علمية للرؤى المختلفة لظاهرة العنف .

٢ – عرض للتجارب والجهود المبذولة فى مواجهة العنف .

٣ – المشاركة فى المناقشات العامة المطروحة حول القضايا الأساسية للموضوع .

رابعا - أعمال المؤتمر

افتتح المؤتمر الدكتور روب فيشر Rob Fisher بكلمة رحب فيها بالوفود المشاركة من تخصصات ودول مختلفة اجتمعوا جميعا على نهج واحد ، وهو العمل – بقدر المستطاع – على مواجهة ظاهرة العنف .

وبعد جلسة الافتتاح ألقى البروفيسور چوزيف درو Joseph Drew ورقة العمل الأساسية للمؤتمر حول "مستقبل العنف" ، والتى حدد فيها المضامين الأساسية للعنف من حيث المفهوم ، والعوامل الكامنة وراء ازدياده وانتشاره ، ومستقبله فى ضوء معطيات الواقع .

وفى الجلسة الثانية التى عقدت بذات اليوم عرضت ثلاث أوراق عمل : الأولى حول "النزاعات الإقليمية ولغة العنف" ، حيث أشير فيها إلى بعض بؤر النزاعات المسلحة والعرقية فى عدة مناطق من العالم وتأثيرها فى تفاقم ظاهرة العنف . أما الورقة الثانية فقد دارت حول "تبرير العنف" من خلال عرض تحليلى لقضايا العنف التى عرضت على محكمة ماسكرى بالولايات المتحدة على مدى ٩٠ سنة فى الفترة من ١٩١٢– ٢٠٠٢ م . وتناولت الورقة الثالثة والأخيرة لهذا اليوم العنف الموجه من الدولة أو ما سمى "بعنف الدولة العقائدى" مثال حالة غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ .

أما فعاليات المؤتمر خلال اليوم الثانى فقد كانت غنية بالمناقشات التى دارت حول الأوراق الأربع المقدمة ، والتى دارت موضوعاتها حول :

- الآليات المولدة للعنف ، مع التركيز على دور العولمة والانتماء الوطنى .
- البناء الاجتماعى والصراعات الداخلية .
- عنف الدولة – قراءة نماذج لصور العنف التى مارستها أمريكا و بريطانيا فى عصور سابقة .

خامسا - المحاور الأساسية للأوراق المقدمة

قدمت خلال جلسات المؤتمر مجموعة من الأوراق العلمية من المشاركين عكست مختلف الرؤى والمناهج المطروحة على الساحة العالمية فى تناول ظاهرة العنف ، وأمكن من خلالها الاقتراب بصورة جادة وشاملة لتلك الظاهرة ، ومن ثم إعادة صياغة المفاهيم المختلفة للعنف ، سواء المفاهيم القانونية ، أو الاجتماعية ، أو النفسية ، وتحليل مستوياته ، وأدواته ، والتمييز بين العنف وبعض السلوكيات ذات الطابع العنيف المشروع ، كالمقاومة المشروعة ضد القوة العسكرية .

وإجمالا فقد دارت موضوعات هذه الأوراق حول عدد من المحاور يمكن تناولها على النحو التالى :

المحور الأول : إشكاليات مفهوم العنف ومستوياته

حيث طرحت عدة اتجاهات منها ما ينظر إلى العنف على أنه استخدام القوة لالحاق الأذى والضرر بالآخرين أو الممتلكات ، واتجاه آخر ينظر إليه باعتباره معبرا عن خلل فى أوضاع هيكلية بنائية ، واتجاه ثالث ينظر إليه بحسبانه عدوانا غير مبرر يتسم بالتهور . وفيما يتعلق بمستويات العنف أثير النقاش حول : العنف الجسمانى ، والعنف الاقتصادى ، والعنف السياسى ، وغيره .

المحور الثانى : الاسباب الفاعلة فى تنامى ظاهرة العنف على المستوى العالمى

فى هذا الإطار طرحت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وانتهاك حقوق الإنسان ، والتمييز العنصرى ، والصراعات العرقية والطبقية فى عدد من بلدان العالم ، والتحول إلى نظام اقتصاد السوق فى عديد من الدول .

المحور الثالث : المؤسسات الاجتماعية والدينية والمحلية ودورها فى منع العنف

وقد تم التركيز على دور الأسرة ، والمؤسسة التعليمية ، ووسائل الإعلام ، والمؤسسة

الدينية ، والمحليات ، ومنظمات المجتمع المدنى ، لما تلعبه من دور هام فى مواجهة مشكلة العنف .

المحور الرابع : العنف ضد المرأة والطفل وإبداء اهتمام خاص بعقوبة الإعدام

تركزت المناقشات فى هذا المحور حول العنف على المستوى الخاص ، وبصفة أساسية الموجه ضد المرأة والطفل ، وكذلك العنف على المستوى العام المرتبط بمدى شرعية العنف الموجه ضد القوة العسكرية ، والعنف فى الإطار القانونى المتمثل فى بعض العقوبات السالبة للحرية ، والشغل والإكراه البدنى ، وعقوبة الإعدام .

سادسا - اتجاهات النقاش فى جلسات المناقشات العامة

١ - الربط بين العنف والفساد الإدارى والحكومى

لوحظ من خلال المناقشات اتجاه الآراء نحو محاولة الربط بين انتشار العنف بكافة صوره وتعسف المسئولين الحكوميين فى استعمال العنف ، وانتشار فساد الإدارة العامة فى عديد من دول العالم ، وخاصة الدول النامية والمتخلفة وذات الاقتصاديات الضعيفة ، حيث تلعب الأنشطة الفاسدة للموظفين العموميين دورا كبيرا فى عرقلة وتدمير البرامج والخطط الحكومية ، فتعوق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتضر الأفراد الذين يشعرون بالظلم وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص . وعلى هذا النهج أكد المشاركون فى المؤتمر على اعتبار استراتيجيات محاربة الفساد من الاستراتيجيات ذات الأولوية فى خطط منع العنف .

٢ - الربط بين العنف والمشاكل البيئية

أكد الحاضرون فى المؤتمر على أن الحالة البيئية بكافة عناصرها (الماء ، الهواء ، السكن العشوائى) فى عديد من الدول يجب النظر إليها بعين الاعتبار ، والربط

بينها وبين انتشار صور وأنماط عديدة من صور العنف الحياتية ، حيث تولد هذه الظروف السيئة مناخا لزيادة المنازعات بين الأفراد ، وبالتالى انتشار السلوكيات العنيفة .

٣ - التأكيد على حق المقاومة ضد الاحتلال العسكرى والعنصرية

باعتبار المقاومة من الحقوق القانونية المشروعة ، وإخراجها من نطاق أعمال العنف غير المبرر .

سابعا -التوصيات

سعى المؤتمر إلى دق أجراس الخطر لكافة المجتمعات للتوعية بالنمو المتزايد لظاهرة العنف فى جميع دول العالم ، والربط بين العنف وكافة المستجدات على الساحة العالمية (العولمة ، التقدم التكنولوچى ، وسائل الاتصال ، الجريمة المنظمة ، غياب دور أجهزة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ... إلخ) ، مع إيلاء قدر من الاهتمام لصور وأشكال العنف الممارس من قبل بعض الحكومات ، بالإضافة إلى العنف المتولد عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من البلدان . وفى هذا الإطار خرجت توصيات المؤتمر بضرورة تعزيز التعاون بين الدول ، ونقل الخبرات والتجارب الناجحة فى مجال منع العنف وتعزيز حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية ، مع ضرورة إنشاء أجهزة ووحدات خاصة لمنع جرائم العنف والتحقيق فيها ، تتضمن تخصصات مختلفة وخبرات ناضجة فى هذا الشأن ، مع التأكيد على ضرورة إجراء البحوث والدراسات فى مختلف الدول ؛ للوقوف على الحالة الفعلية لظاهرة العنف والتدابير والإجراءات الفاعلة فى مواجهته ، حسب الخصوصية الحضارية والثقافية والاجتماعية لكل دولة .